

كله ولو لم يكن لاب فان فقد كان صح

والكباره مطلقه وليس فيها هذا الصنف اعتبارا
 الا في رواه الصنف الثالث اول الاخوات وبنات الخوة
 وبنو الاخوة لام وهذه العباده كالاولى بنات اولادهم
 بواسطة الحكم ايضا واحدا وما الصنف الرابع من العباد
 والاعمام لام فالأخوال والخالوات ليس بنات والعمام
 عليهم اولادهم فلذلك احتجبت بالتحصيل اولادهم بالذكر
 وبنات احكامهم الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني
 بذلك ان اولادهم بالمرثه فيهم ابدا لم يمت من وجهه كان
 اي سواء كان الاقرب من جهة الاب ومن جهة بنت
 العمه وانها ابني من بنت بنت العمه وان بنت بنت
 ابنتها انما اقرب الى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد
 الجذعه وبنات الخالة وابنتها ابني من بنت بنت الخاله وان
 بنتها كما ذكرنا وكذا العمه ابني من اولاد الخاله وبنا
 لزوجها الاقربيه مع اختلاف الجذعه وان استوفوا في القرب لم يمت
 وكان خبير قبل يتم تحديده بان يكون قرابة الكل من جانب
 الميت ومن جانب امه فحين كان لدفعه القرابه فيجوز ان
 بالاجماع يمت من ليس له في القرابه فاذا ذكرنا الصنف الرابع

اولادهم

والاولاد والبنات
والبنات والبنات
والبنات والبنات
والبنات والبنات
والبنات والبنات

كله ولو لم يكن لاب فان فقد كان صح

متفرقات له ان المال كله لو لم يكن لاب وام فان فقد كان
 كله لو لم يكن لام وكذلك الحال في اوجه الخواتم المتفرقين احكاما
 متفرقا وذلك ان الساب في وجهه الاتصال بالميت
 حاصل ولا شك ان ذلك القربان اقرب سببا عند اتحاد
 النسب كجمل الاقرب سببا في صفة الاقرب درجة فيكون او
 وكذا انما ضمن لايب لقرابة الاب وقد سلف ان يتحقق
 صفة المصوبه تقدم قرابه الاب على قرابه الام واعلم ان هذا
 الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد
 عصبة فيهم واما اذا لم يكن فيهم ولد عصبة ففي اولادهم من له
 قوة القرابه خلف بين ظاهر القرابه وقول بعض المشايخ بما
 استنفذ عليه وان استوفوا في القرب بحسب الدرجه وفي القرابه
 بحسب القوة وكان خبير فيما يتم تحديده بان يكون الكل من جهة
 الميت او من جهة امه فاما العصبة ابني من امه يكون ولد
 العصبة كبنات العم وابن العم كلاهما ابني امه او لاب المال كله
 لم يمت امه لانها والامه عصبة دون ابن العمه وذلك لان العم اب
 وامه او لاب من المصبات بخلاف العمه فانها من زوج الاجرام
 كما تم لام وفي جانب ولدا العصبة خوفه وان باعنا المحدثه

Copyright © King Saud University